# معيقات التوافق بين الباحث وأوعية النشر العلمي في العالم العربي : حالة الجزائر

# Obstacles of Consensus Between the Researcher and the Means of Publication in the Arab World: The Case of Algeria

بلقايد براهيم [1] جامعة وهران 2، الجزائر

بن لحسن الهواري [2] جامعة وهران 2، الجزائر

Belkaid Brahim, Université Oran 2, Algérie

Benlahcene Lahouari, Université Oran 2, Algérie

**ملخص:**

انه من المتفق عليه أنه لا سبيل الى الرقي و الازدهار إلا بالعلم و البحث العلمي، وكل الأمم التي سعت الى التقدم بسبل غير سبيل العلم كان مصيرها الاندثار و الاختفاء من التاريخ و كأنها لم تكن يوما و ليتها ما كانت، ولن يؤتي البحث العلمي أكله ولن يزهر أزهاره و ينضج ثماره إلا اذا وجد أوعية علمية محترمة تنشره وتوثقه وتمهد له الأرضية لكي يصبح واقعا مجسدا وحقيقة معاشة، ولا يخفى على أحد أهمية ثنائية الباحث و أوعية النشر في صناعة منصة التقدم و أرضية التغيير، ومن الاشكاليات التي يتخبط فيها عالمنا العربي في هذا السياق هو غياب التوافق بين الباحث و أوعية النشر، هذا التوافق الذي بات ضروريا ولا بد منه لتثمين البحث العلمي و صناعة التنمية و التألق بين الأمم الأخرى، من هذا المنطلق جاءت هذه الورقة لتشخيص المعوقات الكائنة بين الباحث و أوعية النشر في الوطن العربي، محاولة أن يكون التشخيص متعدد الأبعاد ودقيقا لامسا لكل الأطراف الفاعلة في هذه الثنائية– الباحث وأوعية النشر–، وبعد التشخيص ستحاول الورقة أن تقترح سبل تجاوز تلك الهوة و الفجوة الكائنة بين طرفي تلك الثنائية ، مركزة على حالة الجزائر.

**الكلمات المفتاحية:** البحث العلمي، الباحث، أوعية النشر، المعوقات، الجزائر.

**تصنيفات JEL** : O15، O30، O32

**Abstract**:

It is agreed upon that there is no way to development and progress except through science and scientific research, and all nations that sought to advance using methods other than science were destined to disappear as if they have never existed. It is also claimed that scientific research will not be beneficial and fruitful unless there are credible scientific means devoted to publish it, document it, and pave the way for it to make it a reality. Accordingly, the importance of the duality: researcher and means of publication in creating development and producing change within any society is highly acknowledged throughout the planet. Yet in our Arab world, one of the main difficulties that we are facing is the absence of achieving consensus between the researcher and the ways of publication. This consensus has become more indispensable than ever to better value scientific research, and to ensure great advancement and prosperity among nations .Thus, this article attempts to find out the major obstacles that exist between the researcher and the means of publication in the Arab world, by offering a multidimensional and accurate diagnosis that focuses on all the elements that may take part in this twofoldness: the researcher and the instruments of publication. This work will also propose some recommendations to help overcome the encountered difficulties taking as a reference the case of Algeria.

**Key words:** scientific research, the Researcher, the Means of Publication, Obstacles, Algeria.

JEL Classification Codes: O15, O30, O32

[1] belkaid1brahim@yahoo.fr

[2] benlahcene2001@yahoo.fr

## 1. مقدمة:

يشهد العصر الحالي طوفانا جارفا من المعرفة والتدفق المعلوماتي خاصة مع تحديات ثورة التقنية العالمية. فأصبحت المعلومات ضرورة قصوى في حياتنا اليومية، وأصبح ما يميز عصرنا أنه عصر الانفجار العلمي، وأضحت المعرفة فيه مفتاحا للإنتاج والتنافسية ورافدا من روافد التنمية والازدهار، والمتمعن في عالم اليوم سيتأكد بصورة لا لبس فيها أن الذي يمتلك المعلومة أولا سيصل إلى رأس الترتيب أولا. وفي هذا السياق راحت الدول والأمم والشركات تتنافس وتتسارع نحو الحصول على المعلومة و الاستفادة منها. ولعل التدفق الرهيب للمعلومات والزيادة غير المسبوقة للبيانات أضحت من أهم المشاكل التي تواجهها هذه المؤسسات، فما كان ينتج من معرفة على مدى قرون مضت وانقضت، أصبحت تنتج مؤخرا في أعوام تعد على أصابع اليد الواحدة، ومما يؤسف له في واقعنا العربي هو تأخرنا عن الركب، وعدم ركوبنا للقطار، ولا سبيل لنا في مواجهة هذا الأمر الكارثي إلا بزيادة رصيدنا من التأليف والنشر العلمي حتى نصنع لأنفسنا مكانا يليق بماضينا المشرف، فقد كنا في زمن ما وصف بأنه الزمن الذهبي أسيادا في العلم، وصناعا في المعرفة، وروادا في التقدم. ولابد لنا من انطلاقة جديدة في البحث العلمي، ولعل أول ما يجب الإعتناء به التوافق الذي يجب أن يكون بين الباحث العربي وأوعية النشر العلمي، إذ لا جدوى ولا فائدة ترجى من البحوث التي لا تخرج إلى النور عن طريق مختلف أوعية النشر العلمي لتثمينها والإستفادة منها.

## 2. الإطار المفاهيمي للنشر العلمي:

يعد النشر العلمي أول تبلور للمنتوج العلمي لأي باحث يبحث لنفسه عن اسهام علمي وعن قيمة مضافة علمية يساهم بها في خدمة المجتمع والعلم والمعرفة، وفي هذا الصدد ستحاول الورقة شرح المفاهيم القاعدية المتعلقة بمصطلح النشر من خلال التطرق إلى مفهومه، وتحدياته وماهية حقوق النشر.

### 1.2. مفهوم النشر:

خلق الله الانسان ووضع فيه هوسا بالعلم والمعرفة وحب الإكتشاف والسعي وراء ونحو الحقيقة وتفسير الظواهر المختلفة، وقد قاده هذا السعي إلى ازالة اللبس والغموض والضبابية عن الكثير من المسائل في شتى المجالات، وأمام هذه الاكتشافات وجد الباحث حاجة في نفسه ليتشارك مع مجتمعه في ما وصل اليه بغية تصحيح وعلاج النظرة الخاطئة للأشياء والظواهر من قبل هذا المجتمع، فراح يعلن عن كل اكتشاف وصل اليه وهكذا تشكلت النسخة البدائية ل "النشر العلمي" وذلك قبل ظهور أوعية النشر العلمي في قوالبها وأشكالها العصرية. ولم يكن الأمر هينا في الماضي، فقد سجل التاريخ أن العديد من الاكتشافات العلمية كانت محل سخط ثم رفض من قبل المجتمع بغض النظر عن خلفية هذا الرفض، بل إن كتب التاريخ تحمل في بطونها العديد من الوقائع التي بينت أن الكثير من العلماء دفعوا حياتهم ثمنا لإكتشافاتهم العلمية كضريبة قاسية لما وصلوا اليه في المعرفة، وإن كان الأمر تحسن كثيرا في عالمنا المعاصر إلا أنه لا زالت العديد من القيود تقيد ذلك التوافق الذي يجب أن يكون بين الباحث وأوعية النشر العلمي.

يعرف النشر لغة بأنه الإذاعة أو الإشاعة أو جعل الشيء معروفا بين الناس. والنشر اصطلاحا لا يبعد عن النشر لغة إذ يقصد به توصيل الرسالة الفكرية التي يبدعها المؤلف إلى جمهور المستقبلين أي المستهلكين للرسالة.(شعبان، 1998، ص10-11)

فالنشر عموما هو ذلك النشاط الذي يتضمن اختيار وتجهيز وتسويق المواد المطبوعة، وهذا التعريف يركز على التأليف، التصنيع والتسويق كعناصر أساسية في عملية النشر(مفتاح، 1995، ص234)، كما يمكننا تعريف النشر وفق نظرة اتصالية بأنه عملية ايصال الناتج الفكري من مرسل إلى مستقبل ووفق نظريات الاتصال.(الخشاب، والوردي، 1995، ص6)

وعليه فإن النشر العلمي هو المحصلة النهائية للبحوث العلمية والبوابة الرئيسية لنشر العلم والمعرفة، وكان ولازال وسيبقى مهدا للحضارة ومرآة للرقي وانعكاسا للإزدهار، بل صنفه العديد من المهتمين بالتعليم وقضايا التربية بأنه البنية الأساسية لتأسيس وتطوير التعليم بجميع مراحله.

فهو يضم مجموع العمليات التي يمر بها المطبوع في حالته الأولى حينما كان مخطوطا إلى غاية وصوله بين يدي القارئ، بما في ذلك جميع الأعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ووضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات التجارية والموزعين(عليان، والسامرائي، 2010، ص13)، هذا التعريف يجعل من الباحث العنصر الأساسي في النشر العلمي باعتباره المنتج للمعلومات الأصلية والأفكار المبتكرة، ولأجل أن يتوفر ذلك في الباحث عليه أن يكون مدعما ومسلحا بامكانيات عدة ابتداءا بالتجهيزات العلمية والمادية والدعم المالي والإداري من مؤسسته، وتعد هذه العوامل كمتطلبات لابد منها من أجل تشكيل مقدرته على نشر بحوثه.(همشري، 2015، ص3)

ويجب أن يؤخذ في الاعتبار أن مفهوم النشر يتسع ليشمل كل الأوعية الثقافية التقليدية منها والحديثة، ونركز في هذا السياق على ثلاث حلقات رئيسية: حلقة التأليف؛ حلقة تصنيع الكتاب وانتاجه؛ حلقة تسويق الكتاب وتوزيعه.

### 2.2. أشكال النشر:

لقد أخذ النشر عبر التاريخ أشكالا عدة، حيث بعد ظهور الطباعة بالحروف المتفرقة في القرن الخامس عشر للميلاد، بدأت الدوريات بمعناها الوظيفي والاصطلاحي في الظهور، وأول شكل لبسته هذه الدوريات تمثل في نشرات غير منتظمة عن الحوادث والأخبار المهمة، ليشهد تاريخ 15 يناير 1609 أول صحيفة بالمعنى الحديث وذلك في ألمانيا، لينتشر بعد هذا الحدث المنعرج في تاريخ النشر العديد من الصحف في العالم. وكان القرنين السادس والسابع عشر كافيين لظهور مجلات علمية ابتداءا بأول مجلة علمية أسبوعية في فرنسا بتاريخ 5 يناير 1665.(هلول، 2011، ص148)

ليشهد التاريخ بعد ذلك تطورا هائلا وتدفقا معتبرا في مجال النشر حيث تشير الأرقام إلى أن ما صدر بين عامي 1965-1995 من كتب ودوريات يعادل أربعة أضعاف ما صدر خلال خمسة قرون ما بين 1455-1955.(النوايسة، 2010، ص63)

عموما يمكننا تحديد ثلاثة أشكال للنشر تتمثل فيما سيتم شرحه على التوالي:

- **النشر التقليدي** : وهو النشر المعروف الذي يضم كل العمليات الكائنة ابتداءا من كون مادة النشر في مخطوط الى غاية وضعها في قالب معين ككتاب أو دورية بين أيدي القارئ، وفي هذا النوع من النشر إنما كان عبارة عن نتيجة منطقية وحتمية لإختراع الطباعة باستعمال الورق، وهناك العديد من الأطراف تتحكم وتؤطر هذه العملية تتمثل في الكاتب والمطبعة والناشر حيث تتقاسم الأدوار بينها حسب عدة صيغ تخضع في جميع الأحوال وتتغير حسب الإتفاق الكائن بين هذه الأطراف.

ومما هو متفق عليه بين المهتمين بقضايا النشر، أن النشر التقليدي لم يكن ليظهر لولا اختراع الكتابة وأدواتها خاصة الورق على يد الصينيين، وكذلك اختراع الطباعة بالحروف المتحركة على يد الألماني "غوتنبرغ" في منتصف القرن الخامس عشر.(عليان، 2010، ص30)

- **النشر المكتبي:** هذا النوع من النشر يعتمد على تقنيات الحاسوب والاعلام الآلي، وهو ما أدى إلى تحسن كبير جدا على مستوى النوعية والتكلفة، كونه أدى إلى تدنية التكاليف وتقليص الأموال التي كانت تدفع لشركات الكرافيك، إضافة إلى تقليص اليد العاملة. وهذه الآلية تعتمد على الحواسيب وملحقاتها والطابعات الليزرية، إضافة إلى جهاز للمسح الضوئي (scanner) وجهاز الفاكس والمودم، هذه الأجهزة أتاحت العديد من الابداعات والتصاميم الديكورية وخطوط متنوعة وأشكالا مختلفة حسنت الذوق الجمالي للنص بصورة ضخمة وأضافت رونقا متميزا للنص تمهيدا لطباعته على الورق، والمثير للإهتمام في هذه الثورة والجمالية والابداعية الحاصلة أنها متدنية التكاليف.( الحاج، 2013، ص171)
- **النشر الإلكتروني:** يعتبر النشر الإلكتروني اختزان رقمي للمعلومات مع تطويرها وبثها وتوصيلها وعرضها الكترونيا أو رقميا عبر شبكات الإتصال، هذه المعلومات قد تكون في شكل نصوص، صور أو رسومات يتم معالجتها آليا(بدر، 1996، ص309)، أو بعبارة أخرى هو اصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية وخاصة الحاسوب سواء مباشرة أو من خلال شبكات الاتصال(شريف، 2000، ص25)، وبصفة عامة فإن النشر الالكتروني هو الاعتماد على التقنيات الحديثة وتقنيات الإتصال بعيدة المدى في جميع الخطوات التي تنطوي عليها عملية النشر. (الهوش، 2002، ص152)

وقد يكون النشر الالكتروني موازيا للنصوص المطبوعة أي مأخوذا عنها، وقد يكون خالصا والكترونيا بصفة محضة ولا يوجد بشكل آخر. (صوفي، 2001، ص19-20)

كما أن للنشر الالكتروني عدة أهداف، من بينها تسهيل الاتصال العلمي بين أفراد المجتمع اضافة إلى تسهيل عملية البحث العلمي واتاحة المعلومات الكترونيا من خلال تحويل مجموعات المكتبات التي تنتجها الشركات المختلفة الى معطيات الكترونية متاحة عبر وسائط الكترونية.

وعموما فإن النشر الالكتروني تطور مقارنة بالنشر الورقي وفق عدة مراحل متتالية سنلخصها في الشكل التالي:

**الشكل رقم (01): تطور النشر الالكتروني مقارنة بالنشر الورقي**

**المصدر :** قنديلجي عامر ابراهيم. (2002). تكنولوجيا **المعلومات وتطبيقاتها**. الوراق للنشر والتوزيع. الأردن،ص302.

وما يجدر الاشارة اليه في هذا المقام، أنه بالرغم من انتشار النشر الالكتروني في واقعنا المعاصر فإن النشر الورقي لازال يلازم النشر الالكتروني، ولا يمكننا بحال من الاحوال أن نجعل من النشر الالكتروني بديلا عن النشر الورقي، وما يدل على هذه الحقيقة هي تلك الارقام الحقيقية المتأتية من الدول المتقدمة التي شاع وصال وجال فيها النشر الالكتروني والتي توضح وتبين أن حركة النشر الورقي عرفت رواجا لا نظير له في عز ربيع النشر الالكتروني، فمبيعات الكتب في الو.م.أ ارتفعت من 12 بليون عام 1987 إلى 20 بليون عام 1996 بمعدل نمو سنوي قدره 6%، وقام الناشرون بطبع أكثر من 58 ألف عنوان سنة 1997(الشيمي، 2002، ص28)، وتأكيدا لهذه الفكرة فقد انتشر ما يسمى بالنشر الموازي، بمعنى سير النشر الورقي والنشر الالكتروني في خطين متوازيين، يفضيان إلى اتاحة العمل الواحد بالشكلين معا في الوقت ذاته، والعديد من الأوعية تعمل بهذه الطريقة مثل دائرة المعارف البريطانية، والكشاف الطبي والهندسي وغيرها من الأعمال المرجعية. (حشمت، 2002، ص168)

أما فيما يخص العوامل التي ألحت على التوجه نحو النشر الالكتروني فهي متعددة الأبعاد، فعلى صعيد التكاليف يتيح النشر الالكتروني فرصة لتدنية تكاليف انتاج وصناعة الورق وحق اليد العاملة التي يتكبدها النشر الورقي التقليدي، ضف الى ذلك أنه قد أصبح حاليا النشر الالكتروني ينظر اليه بأنه صديق للبيئة من خلال محافظته على الأشجار التي تستعمل في صناعة الورق. كما يعد النشر الالكتروني حلا جذريا للمشاكل المكانية للتخزين، وهو مادة لا ملموسة وغير قابلة للتلف ولا للتمزيق، كما أنه أكثر مواكبة للقارئ المعاصر المولع بالإلكترونيات والذي يبحث عن توفير الوقت واختصار الجهد، فيمكنك أن تحمل معك مكتبة ضخمة من

خلال وسيط الكتروني خفيف الوزن، قليل المساحة، كما أن النشر الالكتروني أتاح للقارئ الوصول السريع إلى المعلومة التي يريدها دون عناء ومن أي مكان، إلا أن هذه المزايا تقابلها عدة مشاكل وتحديات لازالت إلى حد الساعة تشكل مشكلة حقيقية، وعلى رأس قائمة هذه المشاكل نجد ما يسمى في أدبيات الأمانة العلمية بحقوق الملكية الفكرية، فعمليات القرصنة والنسخ غير الشرعي للإنتاج العلمي دون إذن أصحابها أصبحت أمرا شائعا عجزت عن القضاء عليه كل التشريعات القانونية لكل الأوطان، وما زادا الطين بلة تلك الفيروسات المصنوعة من قبل القراصنة والتي حسب الخبراء في هذا المجال أكثر تقدما من برمجيات الأمن المعلوماتي، وكم من قاعدة بيانات تم تخريبها من قبل مجاهيل الزمن والمكان، كما أن تكاليف اقتناء الأجهزة الضرورية للنشر الالكتروني وتكاليف الاشتراك في الأنترنت وكذلك مشكل اللغة هي الأخرى تعتبر من العقبات التي تواجه النشر الالكتروني.

### 3.2. حقوق النشر:

حقوق النشر في جوهرها تهدف إلى رسم التوازن بين حقوق المبدعين لكسب العيش من حرفتهم، وحقوق أفراد المجتمع في الحصول العادل على هذه الأعمال الثقافية والاستفادة منها، ومن هذا المنطلق فإن حقوق النشر والتأليف أو ما يسمى قانونيا حقوق الملكية الفكرية تكون محفوظة لفترة مؤقتة من الوقت وليس للأبد، وبعد انقضاء هذه المدة يدخل العمل المجال العام ويمكن عندئذ الاستفادة من العمل لفكري بصفة مجانية دون اذن صاحبه وبكل حرية.

فمضمون حقوق النشر هو مضمون يغلب عليه الطابع القانوني، ويشمل هذا المصطلح الحقوق الممنوحة للمبدعين جراء أعمالهم الأدبية والفنية التي تشمل الكتب والموسيقى والأعمال الفنية كاللوحات والنحت، فضلا عن الأعمال المتعلقة بالتكنولوجيا مثل برامج الكمبيوتر وقواعد البيانات الالكترونية (World Intellectual Properly Organization, 2011, p12)، هذا الحق يضمن لصاحب العمل المنع القانوني للآخرين من استخدام عمله دون إذنه.

ومعظم الدول العربية قد استكملت اصدار قوانين لحماية الحق الفكري التزاما لمتطلبات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة من خلال اتفاقية الجوانب المتصلة بحقوق الملكية الفكرية (تريبس) والتي دخلت حيز التطبيق في معظم الدول العربية اعتبارا من 2000/01/01 للميلاد، وحتى مجمع الفقه الاسلامي لمؤتمر الاسلامي فقد تضمنت قراراته أن حقوق التأليف والاختراع والابتكار مصونة ولأصاحبها حق التصرف فيها ولا يجوز الاعتداء عليها.

وإن كانت حقوق الملكية الفكرية هي قيمة أخلاقية تضمن للمبدع تحفيزا حتى يستمر في ابداعه للعديد من المهتمين بقضايا التأليف والنشر، فهي في المقابل وفي نظر البعض ما هي إلا احتكار مؤقت لنشر وتوزيع وبث وتعديل الأعمال الثقافية الخلاقة لمنتج العمل، وتتفاوت مدة الاحتكار بين مختلف الدول، لكن معظمها تمتد على الأقل حتى خمسين عاما بعد وفاة المنتج، أو بمعنى آخر وفي نظر منتقدي حقوق النشر والملكية الفكرية فإنهم يعدون حقوق الملكية حقوقا وتكريسا للإحتكار لا للملكية، ولا يسمح المقام الخوض في تفاصيل حجج الفريقين، وإنما أردنا الاشارة ولفت الانتباه إلى هذه الجزئية عساها أن تكون نقطة بداية لبحث رصين من قبل باحثين

آخرين، وخاصة وأن هناك العديد من المقترحات لتعويض حقوق الملكية بآليات أخرى تجعل من التشارك حماية لحقوق المؤلفين عن طريق التعاون والتآزر وإزالة القيود التعسفية. (خالد، 2018، نقد حقوق النشر. (www.almqaal.com/? P=3238

وعموما فإن صناعة النشر في الوطن العربي تعرف العديد من المعيقات وهي تكاد توصف بالإفلاس ما لم يتم انقاذها، ومن أهم المعيقات مشكلة التوزيع، وعدم تجانس الوسط الثقافي في العالم العربي، اضافة إلى ارتفاع نسبة الأمية وضعف معدل المقروئية وتراجع عادة القراءة لدى أبناء الوطن العربي، بل ضعفت روح القراءة حتى عند المتعلمين والمثقفين، اضافة إلى انتشار القرصنة والتعدي على حقوق النشر وتفشي ظاهرة التزوير، ناهيك عن الارتفاع المستمر في معدل الضرائب والرسوم الجمركية وكذا أسعار الدعاية والإعلان، وما زاد الطين بلة هو نذرة المكتبات العامة وتواضع ميزانيات شراء الكتب.

## 3. أهمية النشر العلم ورصانة البحث العلمي:

### 1.3. أهمية النشر العلمي:

مما لا شك فيه أن نشر الباحث لأبحاثه العلمية عبر مختلف أوعية النشر العلمي سيساهم في ايصال أفكاره وأبحاثه للقراء بشكل مباشر، كما أن النشر العلمي سيضيف معرفة جديدة إلى المعرفة الحالية، كما أن الباحث سيكتسب تقويما مستمرا لمنهجه وآراءه وسيؤهله النشر إلى الاستفادة من أبحاثه في الترقية الأكاديمية وإلى بناء سمعة علمية.

فالنشر العلمي يخدم المجتمع من خلال التأليف والبحث العلمي بحثا عن الحلول للمشاكل المختلفة وتحريا للإكتشافات العلمية وهذا ما يخدم الانسانية جمعاء، وهذه الأهداف السامية تجعل من عملية النشر العلمي عملية نبيلة ومقدسة، والعيب والعار أن نجعلها خلاف ذلك، ولن تكون خلاف ذلك إلا إذا تميز المجتمع بالتدهور الأخلاقي وإن السياق التاريخي أكد على الترابط الوطيد والمتين بين النشر العلمي ورقي الحضارة.

ويمكننا ايجازا أن نقدم بعضا من الثمار المتأتية من النشر العلمي في النقاط الوارد ذكرها بعد هذا السطر:

- ✓ إثراء المعرفة العلمية الانسانية في شتى المجالات.
- ✓ تنمية مهارات البحث العلمي والترجمة والتأليف وخلق حركية تحفيزية لذلك.
- ✓ توثيق الانتاج العلمي وخلق اطار تحفيزي لذلك.
- ✓ تبادل الخبرات والمعارف وخلق قنوات اتصال علمية مفيدة.
- ✓ يعد النشر رافعا من العوامل التي ترفع الجامعة علميا وتحسن سمعتها أكاديميا مما يخلق لها تنافسية علمية، تجلب اليها زيادة في الإقبال وطلبا عليها من قبل الطلبة وهيئة التدريس والعلماء، بل أصبح النشر العلمي عاملا يحسن تصنيف المؤسسة محليا ووطنيا واقليميا وعالميا.
- ✓ النشر العلمي يجعل من البحوث محل التحكيم والتقييم من الخبراء متميزة، خاصة إذا كانت الأوعية النشرية تحترم الرصانة العلمية، هذا ما يخلق نوعا من التمحيص والتنافسية الايجابية بين الباحثين

وتتيح قدرا كبيرا من الاتقان العلمي لدعم الباحثين حتى تكون أبحاثهم مقبولة للنشر، ونتاج ذلك وذاك هو تحسين القدرة البحثية للباحثين.

**2.3. الخصائص الواجب توفرها في البحث حتى يتصف بالرصانة ويكون محل نشر:**

إن جودة النشر تتعلق بالدرجة الأولى بجودة البحث، ولكي يكون هذا الأخير يتميز بالرصانة والجودة عليه أن يحترم ما سيتم ذكره فيما يلي:

- **جودة شكلية:** أن يكون البحث مكتوبا بلغة سليمة، وإشكالية واضحة تستحق الدراسة والتحليل، متبوعا بنتائج معروضة بصفة لا التباس فيها، ويجب أن تكون هناك تغطية شاملة للمصادر، كما أن مصادر البحث يجب أن تكون حديثة قدر المستطاع مأخوذة من مصادر رصينة.
- **جودة من حيث الهدف:** وهذا يعني وضوح الغرض من البحث وأن يكون مفيدا وذا فائدة مرجوة.
- **جودة منهجية:** بمعنى أن يكون البحث مهيكلا ابتداءا من المقدمة، عروجا إلى ذكر مشكلة البحث وتاريخها، مرورا بأسلوب معالجة للمشكلة وتحليل النتائج واستخلاص المهم منها.
- **جودة وعاء النشر:** بمعنى أن البحث منشورا أو يراد نشره في مجلة ذات اختصاص ملائم للبحث نفسه.(قاسم، وآخرون، 2015، ص29-30)

**4. معيقات البحث العلمي في الوطن العربي:**

إن الحديث عن معيقات التوافق بين الباحث العربي وأوعية النشر العلمي، يستدعي منا الوقوف ابتداءا على المعيقات التي يعرفها البحث العلمي في وطننا العربي، إذ لا يعقل ولا يصح أن نفصل بين المعيقات التي تضرب البحث العلمي في الوطن العربي وبين المعيقات التي تعيق ذلك التوافق بين الباحث العربي وأوعية النشر العلمي، فالعلاقة بين البحث العلمي والنشر العلمي هي علاقة الجزء بالكل، فكل منهما هو مرآة عاكسة لما يعاني منه الآخر، وهما يتقدمان معا أو يتدهوران معا وصلاح كل منهما يقتضي صلاح الآخر، وفساد أحد منهما يستدعي ويقتضي لا محالة فساد الآخر، وتبعا لذلك ارتأينا ابتداءا أن نعرج إلى ذكر المعيقات التي تطال تطور البحث العلمي في الوطن العربي عموما مع التركيز والإشارة والتلميح إلى حالة الجزائر كلما اقتضى الأمر.

ولا شك أنه حينما يعمد الباحث إلى مقارنة واقع البحث العلمي في الدول المتقدمة بنظيره في الدول النامية، فإنه لن يتعب كثيرا في تسجيل الهوة بين العالمين، فالبحث العلمي في الوطن العربي باعتباره جزءا من العالم النامي لا يرقى إلى درجة تطلع علماءه، رغم أن أمة "اقرأ" غنية بالعلماء والكفاءات في شتى المجالات وبقاعدة عريضة من الطاقات الشابة الطموحة والمتحمسة والغيورة، إلا أن الواقع للأسف غير مشجع ولا مساعد على احتضانهم وتأطيرهم وتصييرهم إلى ابداع وابتكار وتجديد نافع للوطن وللأمة و للإنسانية جمعاء، وأدل دليل على ما سردناه سابقا، تلك الأدمغة المهاجرة بل الفارة من أوطانها إلى الدول المتقدمة التي تستفيد من رأسمال بشري متميز وبتكلفة زهيدة، بينما تخسر وتضحي الدول النامية بتكلفة باهظة، تلك التكلفة التي كونت وعلمت هؤلاء ليستفيد منهم في الأخير أولئك، وإن هذا لعمري عجبا عجاب، وأسفا وحسرة على حالنا، ويمكننا تلخيص المعيقات فيما يلي:

### 1.4. ضعف الانفاق على البحث العلمي:

إن أول طامة يعاني منها اليوم البحث العلمي في الوطن العربي هو أنه لا يشكل أولوية عند العرب، بل هو أمر ثانوي تخصص له اعتمادات مالية زهيدة. فحسب المؤشرات المتوفرة في هذا السياق، قد أشارت منظمة اليونسكو سنة 2008 إلى ما هو موضح في الجدول التالي:

**الجدول رقم (01): ما ينفق على الفرد في مجال البحث العلمي في مجموعة من العوالم**

| الدولة | الوطن العربي | الو.م.أ | أوروبا |
|---|---|---|---|
| **ما ينفق على الفرد في البحث العلمي** | 14.7 دولار | 1205 دولار | 531 دولار |

**المصدر:** أنظر حسن عطا عبد الله الوضيع. **واقع البحث العلمي في العالم العربي**، على الرابط: albiladdaily.com/articles طولع يوم 2018/12/18.

إن الأرقام التي تم سردها في الجدول أعلاه لا تحتاج إلى مزيد من التحليل وكثير من التمعن، ولا يحتاج القارئ إلى ذكاء خارق ليخلص إلى النتيجة المرة التي مفادها أن العرب لا يهتمون بالعلم بقدر اهتمامهم بطعامهم وشرابهم وشهواتهم، وفي السياق نفسه فإن الاحصائيات المتوفرة لا زالت تشير الى أن الدول الأكثر انفاقا على البحث والتطوير هي دول "**مجموعة العشرين**" حيث تنفق ما مقداره 92% من حجم الانفاق العالمي على البحث والتطوير، واحتلت الو.م.أ المركز الأول لعام 2015 بانفاقها ما يعادل **463 مليار دولار**، تليها الصين ب **377 مليار دولار** ثم الاتحاد الأوروبي ب **346 مليار دولار**، وأخيرا اليابان ب **155 مليار دولار** وبعدها كوريا الجنوبية ب **74 مليار دولار**، يقابل هذه الاحصائيات أرقاما مخيفة في العالم العربي حيث لم يتعدى مستوى الانفاق على البحث العلمي نسبة 1% من اجمالي الناتج القومي، ونشير في هذا السياق أن الدراسات التنموية أكدت على العلاقة الموجبة المباشرة الكائنة بين التنمية ونسبة الانفاق على البحث العلمي من الناتج المحلي، وهذه العلاقة لا تتجسد إلا إذا ارتفعت نسبة الانفاق على البحث العلمي عتبة 1%، حتى يكون للبحث العلمي اسهاما في التنمية بصفة فعالة، ولعل أهم عامل لضعف هذه النسبة في عالمنا العربي هو شبه غياب مساهمة القطاع الخاص في الانفاق على البحث العلمي في حين تتجاوز هذه النسبة 70% في اليابان و 60% بالمكسيك، وهو ما يوحي إلى عدم تبني القطاع الخاص في العالم العربي لثقافة المسؤولية المجتمعية التي تؤهله لكي يكون مواطنا صالحا ينفع أمته ولا يجعلها فقط مصدرا لثرائه وجشعه وطمعه،وبحكم أن ثمار البحث العلمي تعود بالنفع على كل أطياف المجتمع، فعلى المجتمع بأسره أن يساهم في الانفاق على البحث العلمي. (سالم، 1997،ص 156) ، ولكن على الحكومة أن تنجح في تمويل الانفاق على البحث العلمي حتى تكون محفزة للقطاع الخاص على المساهمة هو الآخر في ذلك.( محسن، 2007، ص174)

**الجدول رقم (02): نسبة الانفاق على البحث العلمي والتطوير من الناتج المحلي الاجمالي في عدد من الدول العربية والأخرى ( 2005-2012)**

| الدولة | النسبة |
|---|---|
| الإمارات | 0.49 |
| العراق | 0.03 |
| الجزائر | 0.07 |
| الأردن | 0.43 |
| الكويت | 0.09 |
| المغرب | 0.73 |
| تونس | 1.16 |
| مصر | 0.43 |
| سلطنة عمان | 0.13 |
| كوريا الجنوبية | 4.4 |
| اسرائيل | 3.93 |
| فلندا | 3.55 |

**المصدر:** World Bank. (2015). **World Development Indicators**. Washington. Table 5.13.

### 2.4. ضعف مخرجات البحث العلمي في الوطن العربي:

يعد هذا المؤشر من أهم المؤشرات التي تعبر عن مدى تقدم أو تخلف البحث العلمي، وعن مدى مساهمة الجامعات ومراكز البحث في التنمية من خلال ما تنشره من أبحاث، والجدول التالي يوضح عدد الأبحاث المنشورة لمجموعة من الدول العربية والغربية لمعرفة الهوة الموجودة بين العالمين:

**الجدول رقم (03): عدد الأبحاث المنشورة لعام 2014 لمجموعة من الدول لكل مليون نسمة**

| الدولة | قطر | تونس | السعودية | الأردن | ايران | ماليزيا | اسبانيا | العالم العربي | كوريا الجنوبية |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **عدد الأبحاث لكل مليون نسمة** | 602 | 479 | 388 | 362 | 511 | 699 | 1642 | 137 | 1347 |

**المصدر:** قاعدة بيانات سكوبيس، 2015. (www.scopus.com)

يتضح من خلال الجدول أن النتاج العلمي العربي لا يزال منخفضا فاسبانيا تنتج 12 ضعف ما ينتجه العالم العربي من مقالات علمية منشورة في دوريات عالمية رصينة، ويساهم العرب في النتاج العلمي العالمي المنشور في دوريات عالمية ما نسبته 1.33%، بالرغم من أن العرب يمثلون 4.6% من سكان العالم( الهيثي،

والشمري، 2018، ص70)، وتجدر الاشارة كذلك في هذا المقام أن المعدل العالمي للنشر هو 1.5 بحث سنويا لكل باحث في حين لا يتجاوز هذا المعدل في العالم العربي 0.3 بحث سنويا لكل باحث.

**3.4. قلة الباحثين والتقنيين العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير:**

رغم نذرة المعلومات والمعطيات المتوفرة في هذا المجال، فإن ما توفر منها يدل على بعد العالم العربي عن المعدل العالمي الذي يعادل 1300 باحث لكل مليون نسمة، حيث أن عدد الباحثين في الدول المتقدمة السبعة الأوائل يصل إلى 2.3 مليون باحث، وهو ما يشكل أكثر من 6.6% من عدد الباحثين في العالم بأسره، ونشير إلى ظاهرة تسرب الباحثين العرب إلى الدول المتقدمة، فتنخفض الأرقام عند الدول العربية وترتفع عند الدول المتقدمة، وعلاوة على قلة الباحثين المتفرغين للبحث بوقت كامل وانشغال معظمهم بالتدريس والأعمال البيداغوجية في الوطن العربي، لا يزال عدد التقنيين الذين يقدمون الدعم الفني للباحثين منخفضا ومتدهورا بشكل رهيب.

**الجدول رقم (04): عدد الباحثين والتقنيين المنشغلين في البحث العلمي والتطوير في عدد من الدول العربية (2005-2015)**

| الدولة | عدد الباحثين المشتغلين لكل مليون نسمة | عدد التقنيين المشتغلين في البحث لكل مليون نسمة |
|---|---|---|
| العراق | 426 | 61 |
| الجزائر | 165 | 23 |
| الكويت | 132 | 26 |
| المغرب | 864 | 53 |
| تونس | 1837 | 43 |
| مصر | 524 | 277 |
| سلطنة عمان | 160 | 126 |
| فلسطين | 327 | 73 |
| كوريا الجنوبية | 25593 | 1065 |
| فلندا | 7423 | / |
| سنغافورة | 6494 | 462 |

**المصدر:** World Bank. (2015). World Development Indicators. Washington, Table 5.13.

**4.4. ضعف جودة البحث العلمي وهشاشة براءات الاختراع:**

يعد مؤشر براءات الاختراع من بين المؤشرات الهامة التي توضح نوعية البحث العلمي، فمن الناحية الكيفية نجد أن أبحاث العالم الغربي تمتاز وتتألف بكم هائل من الجودة والجدية والإبداع والأصالة والرصانة، تصل معظمها إلى اجابات واقعية قابلة للتجسيد والتنفيذ رابطة بين النظري والتطبيقي، ما جعلها تستحود على

99% من براءات الاختراع الموجودة في العالم، وتتحكم في ما نسبته 95% من التكنولوجيا العالمية المتطورة، إذ أن هناك ارتباط وطيد بين الاختراع والابتكار والتحكم في التكنولوجيا، فالسيادة والريادة والتألق ستكون حتما من نصيب السباق نحو الاختراع.

في عالمنا العربي، لم يتجاوز عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع المقدمة للاعتماد في البلدان العربية سواءا من مقيمين أو غير مقيمين 800 طلب عام 2013، وهو ما يشير إلى الإعاقة العلمية والإبداعية التي يعاني منها الوطن العربي، وما زاد الطين بلة هو حينما نجد أن طلبات غير المقيمين أكبر من طلبات المقيمين بمقدار الثلثين، مما يزيد حسرة على واقعنا.

**الجدول رقم (05): عدد طلبات الحصول على براءات الاختراع لعام 2013**

| الدولة | طلبات المقيمين | طلبات غير المقيمين | الإجمالي |
|---|---|---|---|
| الجزائر | 118 | 722 | 840 |
| البحرين | 2 | 167 | 170 |
| جيبوتي | 1 | 2 | 3 |
| مصر | 641 | 1416 | 2057 |
| الأردن | 35 | 357 | 392 |
| المغرب | 316 | 828 | 1144 |
| قطر | 9 | 323 | 332 |
| السعودية | 491 | 440 | 931 |
| تونس | 112 | 437 | 928 |
| الإمارات | 18 | 1408 | 1426 |
| اليمن | 43 | 37 | 80 |
| **الإجمالي** | **1821** | **6137** | **7958** |

**المصدر:** الهيتي والشمري، مرجع سبق ذكره، ص5.

وجدير بالذكر هنا، أن براءات الاختراع على قلتها في الوطن العربي، فإن القليل منها تجد سبيلها الى التطبيق الميداني، فهناك فجوة في الدول العربية ما بين الاختراع في مرحلة البحث العلمي والاختراع كما يتطلبه القطاع الإنتاجي والانتقال من الحالة الأولى للاختراع الى الحالة الثانية إنما يتطلب وجود نظام وطني لذلك من شأنه أن يثمن الاختراع من المختبر الى القطاع الإنتاجي وهو ما ينقص جل الدول العربية وتلكم هي الحلقة المفقودة.

### 5.4. ضعف التكامل العربي في مجال البحث العلمي:

ونقصد بضعف التكامل العربي في مجال البحث العلمي هو غياب التكتلات البحثية بين الباحثين العرب أو ضعفها وقلة النماذج في ذلك، ولعل المتمعن لحال العرب في مجال المعرفة سيجد أن المعرفة الفردية هي الطاغية، وما هو معروف اليوم خاصة مع انتشار الاقتصاد الجديد ألا وهو اقتصاد المعرفة واقتصاد المعلومة

هو أن القيمة المضافة العلمية و انتشار العلم وسرعة تأثيره على التنمية انما هو منوط بالمعرفة الجماعية، فالفعالية أصبحت من نصيب المعرفة الجماعية الناتجة عن التعاون العلمي ، حتى أن جوائز نوبل انما تنال حاليا جماعيا و ليس فرديا، فالقوة في الاتحاد والضعف والهوان في التفرق والتشردم، والعلم والمعرفة انما يتطلبون جهودا جماعية متكتلة وفي هذا الصدد يقول ديكارت "ان التجارب الضرورية لمعرفة وفهم الطبيعة متعددة للغاية حتى لا يستطيع رجل بمفرده أن يقوم بها كلها". ( العقيل، 2010، ص22)

**5. معيقات التوافق بين الباحث وأوعية النشر في الوطن العربي:**

هناك العديد من المعيقات التي تحول دون وجود توافق بين الباحث وأوعية النشر العلمي، منها ما يتعلق بالبيئة الاقتصادية الكلية، ومنها ما يتعلق بالباحث وبحثه، ومنها ما يتعلق بأوعية النشر العلمي، وهذه المعيقات انما تم استنتاجها من الواقع ومن ممارسات النشر الموجودة في جامعاتنا ومراكزنا البحثية، ومن خلال التجارب التي عايشها مختلف الأساتذة و الباحثين في نشر أبحاثهم.

**1.5. معيقات اقتصادية كلية:**

- ضعف القطاع الخاص وعدم تبنيه لثقافة المسؤولية المجتمعية والتي تجعله يمول البحث العلمي بما في ذلك المساهمة في تدعيم أوعية النشر العلمي.
- عدم وجود أي جهة حكومية أو جهة خاصة توفر مناخ ملائم للباحث بحيث يجعل هذا الأخير متفرغا للقيام ببحثه، ويسخر وقته لحلحلة المشاكل الواقعية في ظل توافر كل عوامل النجاح من بداية البحث الى غاية تثمينه ونشره في أوعية محكمة لها وزن على المستوى العالمي.
- البيئة العربية هي بيئة طاردة للعلم ولا تجعله من الأولويات التي تحقق التنمية.
- ضعف الانفاق على البحث العلمي في الدول العربية مما يوحي بتفريطهم في اعتبار العلم من روافد التنمية.
- عدم اعتماد آليات النشر الالكتروني في العديد من الجامعات، مما يضيق فضاءات النشر للباحث العربي.
- ضعف التنسيق بين الدول العربية في مجال البحث العلمي، وعدم وجود معايير موحدة بين الجامعات العربية فيما يخص اخراج الأعمال العلمية.
- ضعف المقروئية وعدم الاهتمام بالقراءة لدى الأفراد وعدم تعويد الصغار على القراءة، ناهيك عن ارتفاع نسبة الأمية في معظم الدول العربية، وحتى المثقفين قي هذه البلدان باتوا يعزفون عن القراءة وإن قرؤوا فإنهم يجنحون الى القراءة المتخصصة وأحادية التوجه، ويبلغ متوسط معدل القراءة في العالم العربي ربع صفحة للفرد سنويا، بينما يصل نفس المتوسط الى 11 كتاب في الولايات المتحدة وسبعة كتب في بريطانيا، وبلغ متوسط عدد ساعات القراءة للإنسان العربي سنويا 35 ساعة تقريبا سنويا، أي بما يعادل أقل من 06 دقائق يوميا للقراءة،

- عدم الاهتمام بإنشاء المكتبات العامة مقارنة بعدد السكان، اضافة الى تراجع وغلق المكتبات التجارية لارتفاع تكلفة الاستثمار.
- عدم حماية واحترام الملكية الفكرية.

### 2.5. معيقات خاصة بالباحث:

- ميل الباحثين الى الاقليمية والسهولة جعلهم يبتعدون عن الجودة و الجدية في أبحاثهم و تعلقهم بالعلاقات الشخصية في نشر بحوثهم في المجلات والأوعية الأقرب جغرافيا.
- ضعف المردود المادي للباحث و عدم تفرغه للبحث، و ينشغل بالبحث عن موارد مالية أخرى على حسابه اهتمامه واعتنائه وإتقانه للبحث العلمي، ونجد أساتذة جامعات الوطن العربي ينشغلون بالمهام البيداغوجية و ساعات التدريس الاضافية وتارة بالمناصب الادارية على حساب تفرغهم للبحث و النشر، وهذا كله أثر سلبا على المصداقية والإنتاجية العلمية للباحث وجودة مخرجات البحث العلمي.
- الترقية العلمية والتدرج في السلم الوظيفي أصبحت هي المحددات الرئيسة للباحث حتى يقوم بنشر بحوثه في المجلات، فضعف تفرغ الباحث وانعدام أو قلة الموارد المالية وطريقة الترقية العلمية التي يغلب عليها الطابع الاداري على حساب الطابع العلمي، كلها عوامل أثرت على النشر العلمي بطريقة سلبية.
- عدد كبير من الباحثين لا يبذل الجهد الكافي والوقت الوافي أثناء بحثه لمعالجة اشكالية معينة، و قد يكون الخلل حتى في الاشكالية المعالجة التي لا تتوافق مع متطلبات مجتمعه وبيئته.
- عدم التزام الباحث بقواعد النشر العلمي المفروضة من قبل المجلات و أوعية النشر، ما يجعل مقال الباحث لا يصل الى اللجنة العلمية للمجلة و بالتالي لن يكون محلا للتصحيح و التوجيه أو التثمين.
- جهل الباحث للمجلات الرصينة الواجب التعامل معها ليثمن أبحاثه ونقص التواصل العلمي والشفافية والوضوح في هذا السياق.
- غياب دافع اتقان العمل عند كثير من الباحثين مما يفسر رداءة مخرجات البحث العلمي للباحث.
- معاناة العديد من الباحثين من الصعوبات الناجمة عن جهلهم التعامل مع التطبيقات التكنولوجية وقواعد البيانات الالكترونية المتاحة، ذلك أن الأنترنت و الثورة المعلوماتية خلقت فرصا وتحديات لا يمكن للباحث تجاهلها. (همشري، 2015، ص3-4)
- الصعوبات اللغوية عائقا في النشر في الدوريات العلمية التي أصبحت تتعامل اللغة الانجليزية كوسط رئيس للتواصل العلمي، وقد واجهت العديد من المقالات العلمية الرفيعة المستوى التجاهل من قبل دوريات علمية بحكم أنها غير محررة باللغة الانجليزية وذلك تفاديا لزيادة تكاليف المراجعة و التدقيق.
- مضمون الكثير من البحوث لا زال يتصف بالتحليل السطحي والسردي يركز على وصف الماضي دون تحليل الحاضر واستشراف المستقبل مما خلق نوعا من التكرار الممل بين البحوث في المجال الواحد، ما جعل العديد من البحوث تبتعد عن الابداع العلمي، و من بين مؤشرات نجاح السياسة البحثية هي مؤشر نسبة العائد من الانجاز البحثي مقارنة مع ما أنفق عليه، ففي الدول العربية كل ما ينفق 1 مليون

دولار على البحث العلمي فانه يحقق 5 مليون دولار كعائد ، أما في الدول المتقدمة فانه كل ما ينفق 100 مليون دولار على البحث العلمي فانه يحقق 100 مليون دولار كعائد. ( صادق، 2014، ص 70)

### 3.5. معيقات خاصة بأوعية النشر العلمي:

- المجلات والدوريات بعيدة عن دعم الباحث وتسويقه عربيا واقليميا وعالميا وعادة ما تكون المجلات حكرا على أسماء متكررة ومعروفة.
- عدم وجود معايير عالمية معروفة تتبناها أوعية النشر العربية.
- عدم احتضان أوعية النشر العلمي للباحثين وخاصة الباحثين الشباب وتركيزها على الأسماء المعروفة، وتتم آلية النشر وفق أسس ذاتية، ويكفي أن تحوز على توصية من قبل الأسماء المعروفة حتى يكون مقالك محلا للنشر، فحلت المحسوبية و العلاقات الشخصية محل الكفاءة والقيمة المضافة العلمية.
- انحراف العديد من المجلات عن نشر المقالات والأبحاث ذات القيمة العلمية نحو السعي وراء تحقيق ربح مالي على حساب المصداقية العلمية للمجلة، و العديد من جامعات الوطن العربي تشترط النشر في مجلات علمية محددة، وهذا ما خلق تدافعا سوقيا نحو هذه المجلات فأصبح الباحثون يدفعون وينشرون أبحاثهم، فعوضا من أن يكون النشر مهنة علمية مقدسة تتوج الأبحاث المتميزة، فقد أصبح بزنسة ربحية تكرس الرداءة و تنشر لمن يدفع دون مراعاة الشروط العلمية الضامنة للجودة.
- عدم التزام العديد من أوعية النشر العلمي بالموضوعية العلمية غير المنحازة، بل أصبحت تخدم توجها معينا وإيديولوجية محددة ، وتجعل ذلك معيارا ضروريا وشرطا لا بد منه لقبول الأبحاث لتتحول بذلك الى منبر لاتجاه معين ومنصة لإيديولوجية محددة، وهذا ما ينافي الموضوعية العلمية للمجلات الواجب التحلي بها.
- كثرة المجلات العلمية في المجال الواحد، بالشكل الذي كرس الرداءة العلمية للعديد منها عوضا من أن يثبت الرصانة العلمية المطلوبة.
- اعتماد العلاقات الشخصية والمقاييس المنفعية و تحول علاقة الباحث بالمجلة علاقة مصلحة وفائدة عوضا أن تكون العلاقة علمية تبحث عن الكفاءة، وهذا ما جعل هذه المجلات لا تثمن البحوث المتميزة ولا تحقق مبدأ تكافؤ الفرص بين الباحثين.
- ضعف الاعلان عن المجلات المحكمة و التأخر في اصدارها وعدم انتظامها، وكم من بحث فقد قيمته العلمية لتأخر اصداره وذلك لارتباطه بإحصائيات باتت بالية نتيجة تأخر الاصدار.
- ارتفاع تكاليف الطباعة والنشر وعدم الاقبال على المجلات، والتي بدورها تفتقد الى سياسة تجارية وتسويقية واضحة المعالم، ولعل هذا راجع الى عدم تفرغ وتخصص القائمين عليها ومحدودية المستفيدين منها.

- الجغرافية المحدودة للمجلات وضيق رقعة انتشارها مما يتسبب في ضعف تصفحها والاستشهاد بها وقرائتها، رغم توفر الانترنت.
- تبني بعض المجلات لشروط ادارية للنشر أكثر منها علمية متأصلة، مما خلق بيروقراطية قاتلة للجهد العلمي المفيد للباحثين.
- اقتراب العديد من المجلات الى الطابع الصحفي الاخباري وابتعادها على الطابع العلمي الرصين.
- تأخر المجلات في الرد على الباحثين ولا تعطي أية مبررات في حالة الرفض، وهذا ما يتنافى مع التعامل العلمي المتعارف عليه في المجلات ذات الرصانة العلمية.
- قلة المجلات العلمية المحكمة ذات معامل تأثير كبير في الوطن العربي.
- البعض من المجلات والدوريات التي لها طابع محلي في الدول العربية أدركتها العديد من الممارسات الفاسدة واللاأخلاقية كالمحسوبية والأساليب الملتوية والعرجاء في ادارتها وتسييرها كأن يكون رئيس التحرير هو نفسه رئيس القسم أو العميد وبصفة دائمة، رغم عدم تواقف تخصصه مع خط المجلة، تقديم أو تأخير المقالات تبعا للعلاقات الشخصية.
- عدم تخصص المجلات وتغطيتها لجميع الميادين مما يفقدها المصداقية العلمية ويكسبها سطحية غير دقيقة.

**6. سبل تجاوز معيقات التوافق بين الباحث وأوعية النشر:**

بعد التشخيص السابق لتلك المعيقات التي تحول دون توافق الباحث مع أوعية النشر في الوطن العربي، يمكننا أن نهتدي الى بعض آليات تجاوز هذه المعيقات والوصول بالباحث وأوعية النشر الى بر الأمان وجعل هذه الثنائية الذهبية في خدمة البحث العلمي ابتداءا وفي خدمة المجتمع والأمة وفي خدمة الانسانية انتهاءا، ويمكننا سرد هذه العوامل في النقاط الآتي ذكرها:

- زيادة الانفاق على البحث العلمي بما يفوق 1 % سواءا من الناتج المحلي الاجمالي أو الانفاق الكلي، وعدم اخضاع الانفاق على البحث العلمي لعملية ترشيد الانفاق، وفي هذا الصدد لا بد من ادماج القطاع الخاص و قطاع الأعمال في تمويل البحث العلمي و ذلك من باب ضرورة تبنيه للمسؤولية المجتمعية.
- الاعتناء بالتعليم باعتباره اللبنة الأولى للبحث العلمي، وعليه لا بد من جعل الاستثمار في البشر عن طربق التعليم والتدريب من أولى أولويات الدولة والمجتمع والفرد.
- خلق تكتلات علمية بين المجلات العربية وخفض عددها الكمي لصالح توفقها النوعي وتوحيد معايير النشر في هذه المجلات، وتكون لها عوائد مالية وقيمية تكون من نصيب وزارات التعليم العالي في الوطن العربي، وهذا ما يخلق تنافس بين الباحثين العرب من أجل النشر في هذه المجلات، ولاشك أن معامل التأثير لهذه المجلات سيرتفع لا محالة.

- التركيز على المجلات المتخصصة والابتعاد على المجلات السطحية، وهذا سيكون بمثابة تثمين للعلماء، كل حسب مجاله، ولا بد أن يتبع ذلك بتدعيم الباحثين المتألقين في تخصصاتهم بدعم مادي ومعنوي يبعثهم على المزيد من التألق ويشجع الآخرين على البذل والعطاء من أجل التميز.
- تسهيل التواصل بين الباحث والمجلة عبر الوسائل المتاحو وبصفة مباشرة وجعل الشفافية كآلية تؤطر هذه العلاقة.
- اصدار دليل جامعي يحوي جميع المجلات العلمية التي تتميز بالرصانة والتي على الباحث التعامل معها.

- ضرورة التزام الباحث بقواعد النشر في المجلات المحكمة بما في ذلك احترام تخصص المجلة،وعدم التقدم بنفس البحث الى العديد من المجلات حتى بلغة أخرى، لأن ذلك يتنافى مع الأخلاقيات العلمية.
- ضرورة التزام الباحث بالجودة والإتقان في بحثه، طاعة لله وخدمة للعلم والمعرفة وفي نهاية المطاف فليعتبر الباحث أن بحثه هو صورة له فليحسن صورته كما يحب أن يرى من قبل الغير، وعليه تبعا لذلك الابتعاد عن السطحية والبحوث الفارغة والسعي وراء بناء قيمة مضافة علمية أخرى تحسب له.
- ضرورة تبني المجلة سياسة تجارية وتسويقية ومراعاة تخصص القائمين عليها، وتحسين التواصل مع الباحثين والزبائن والجامعات، وتحسين أدائها من خلال انتقاء البحوث العلمية وتبني الكفاءة والمصداقية كمعايير لانتقاء البحوث بعيدا عن الممارسات الفاسدة المعروفة.
- الدعوة الى تجويد النشر في الوطن العربي من خلال وضع معايير واضحة وصارمة في بعض الأحيان للبحوث التي تنشر في تلك الأوعية، الزام المجلات العلمية التى تصدرها الجامعات والمؤسسات والجمعيات العلمية بقواعد النشر المتعارف عليها دوليا.
- تشجيع البحوث الجماعية بحثا عن القيمة المضافة العلمية، وضبط عملية التحكيم بما يتوافق مع الرصانة العلمية.
- إلزام كل مجلة علمية بوضع قائمة بالضوابط والمعايير الأخلاقية للنشر العلمي يلتزم بها الباحثون عند تقديم بحوثهم للنشر فيها.
- التحول نحو النشر الإلكتروني للمجلات العلمية وفق أحدث البرمجيات التي توفر تسهيلات للباحثين للنشر فيها والإطلاع على محتوياتها، تتيحها لمختلف محركات البحث، مع الزام كل المجلات العلمية بضرورة توافر نسخة الكترونية إلى جانب النسخة الورقية من كل عدد من أعداد هذه المجلات، مع ضرورة إعادة إصدار الأعداد الورقية القديمة إلكتروني .
- إنشاء قاعدة بيانات عربية معتمدة دوليا تتولى تحكيم وتصنيف واعتماد الدوريات والمجلات العلمية لأغراض النشر العلمي في المجلات العربية ، من خلال توفير مخزون وقواعد بيانات لكل الانتاج العلمى الصادر باللغة العربية التى استوفت الشروط العامة للنشر فى المجلات العلمية الرصينة.

- نشر الوعي بأهمية النشر العالمي، وإشاعة ثقافة هذا النمط من النشر بين الباحثين وأعضاء هيئة التدريس.
- الدعوة الى إنشاء مؤسسة علمية عربية معتمدة لدى الجامعات العربية تختص بتقرير نمط الكتابة العلمية باللغة العربية لمختلف فروع العلوم الطبيعية والإنسانية،وتعديل هذا النمط بشكل دوري وفق مستجدات العصر كما تفعل المؤسسة الأمريكية النفسية APA.(الدهشان، 2016، توصيات ندوة النشر العلمي بكلية التربية بالمنوفية بالتعاون مع رابطة التربويين العرب، (http://www.isci-academy.com
- تحفيز أعضاء هيئة التدريس العرب على استخدام النشر الالكتروني وتطوير قدرتهم على النشر عبر شبكة الإنترنت مما يسهم في تنمية أدائهم العلمي والأكاديمي، وإثراء المحتوى الرقمي العربي على شبكة الإنترنت.
- تشجيع أعضاء هيئة التدريس على نشر مؤلفاتهم بمطابع الجامعة عن طريق توفير المزايا المادية والمعنوية . ( مقبل، 2009، ص9)
- الدعوة إلى إنشاء جمعية أو اتحاد للمطابع الجامعية في الوطن العربي، وعلى مستوى كل دولة من الدول، على غرار الجمعيات والاتحاديات الموجودة في العالم الغربي، تكون الجمعية مسئولة عن التنسيق والتعاون بين الجهات المعنية بالنشر العلمي في الجامعات العربية.( العقلا،2003، ص13)
- العمل على وضع تشريعات عربية لحماية حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالأوعية الإلكترونية نظرا لأن التشريعات الخاصة بحقوق التأليف التقليدية لا تغطى كل الجوانب المتعلقة بالتعامل مع المعلومات والأوعية الالكترونية.(حفيظي، وتبيني، 2015، النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية، (http://jilrc.com
- تشجيع حركة التأليف والترجمة بإعفاء المؤلفين والمترجمين من جميع أنواع الضرائب، وإعداد حوافز لهم، وتخصيص جوائز سنوية مناسبة لها.
- جعل نظام الترقية في الجامعات العربية يعتمد على البحث والإبداع بدلا من معيار الزمن مضافا اليه بحث شكلي وسطحي يخلو من الجديد والجدية.

**7. خاتمة:**

لقد بات من المتعارف عليه بين مختلف شعوب المعمورة أنه لا سبيل الى الرقي و العزة إلا بالعلم، ومن ابتغى غير العلم سبيلا وطريقا فان مآله الى التخلف و الظلام، فالفارق بين من تقدم و من تأخر في هذا الكون من المجتمعات والأمم هو مدى جعل العلم و البحث العلمي من الأولويات التي يجب الاعتناء بها، فالعالم المتقدم استثمر في الانسان عن طريق العلم باعتبار الانسان المتعلم هو الذي يصنع الثروة وهو من يستفيد منها، أما العالم النامي جعل ذلك من الأمور الهامشية. والنشر العلمي هو المتوج لتلك البحوث فيجعلها مهيأة للاستفادة بيدي من يهتم بها، و لأجل ذلك يكتسي النشر العلمي أهمية قصوى في أدبيات البحث العلمي، ولكي يلعب النشر العلمي الدور المنوط به لابد أن يكون هناك توافقا بين الباحث و أوعية النشر العلمي،

وخلصت الورقة الى أن لهذا التوافق عدة محددات، ابتداءا بحالة البحث العلمي في الوطن العربي، مرورا بالبيئة الاقتصادية الكلية،انتهاءا بعدة عوامل تتعلق بالباحث وأخرى تتعلق بأوعية النشر، وحتي بستقيم هذا التوافق لا بد من القيام باصلاحات تشمل كل المحددات السابقة الذكر وهذا ما اقترحته الورقة.

## 8. المراجع:


1- أبو بكر محمود الهوش. (2002). **التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات: نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات**. دار الفجر للنشر والتوزيع.

2- احسان علي هلول. (2011). **واقع النشر العلمي في جامعة بابل: دراسة تقويمية**. مجلة مركز بابل. العدد الثاني. كانو الأول2011. العراق.

3- اسماعيل محمد صادق. (2014). **البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي: كيف نهضوا..؟ ولماذا تراجعنا..؟**. ط1. المجموعة العربية للتدريب والنشر. القاهرة.

4- أكرم محمد الحاج. (2013). **تحديات النشر العلمي الالكتروني. مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية**. العدد الثاني. جامعة الوادي. الجزائر.

5- بدر أحمد. (1996). **علم المكتبات والمعلومات: دراسات في النظرية والارتباطات الموضوعية**. دار الغريب. القاهرة.

6- حسن عطا عبد الله الوضيع. واقع البحث العلمي في العالم العربي، على الرابط: albiladdaily.com/articles طولع يوم 2018/12/18.

7- حسني عبد الرحمن الشيمي. (2002). **القراءة في عصر التقنيات**. العربي للنشر والتوزيع. القاهرة.

8- حشمت قاسم. (2002). **الاتصال العلمي في البيئة الالكترونية**. مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية. العدد الأول. مارس- اغسطس 2002.السعودية.

9- الخشاب عبد الله يوسف، وزكي الوردي. (1995). **النشر العلمي الجامعي في العراق: دراسة نقدية للمجلات العلمية**. المجلة للمكتبات والمعلومات. مج1، ع1. العراق.

10- ربحي مصطفى عليان. (2010). **المكتبات الالكترونية والمكتبات الرقمية**. ط1. دار الصفاء. عمان.

11- ربحي مصطفى عليان، وايمان السمرائي. (2010). **النشر الالكتروني**. ط1. دار الصفاء للنشروالتوزيع. عمان.

12- رضا سعيد مقبل. (2009). **النشر الجامعي في العنصر الرقمي**. ورقة بحثية قدمت في مؤتمر "حركة نشر الكتب في مصر". ماي 2009. مصر.

13- سالم محمد سالم. (1997). **واقع البحث العلمي في الجامعات**. دراسة لأعضاء هيئة التدريس بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية. طبعة 1997. منشورات جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض، السعودية.

14- سليمان بن صالح العقلا. (2003). **تسويق الكتاب العربي: الصعوبات والتصورات**. ورقة بحثية مقدمة لصالح جامعة الملك سعود، الرياض.

15- شريف كامل شهين. (2000). **مصادر المعلومات ا لكترونية في المكتبات ومراكز التوثيق**. الدار المصرية اللبنانية. القاهرة.

16- شعبان عبد العزيز خليفة. (1998). **الفذلكات في أساسات النشر الحديث**. دار الثقافة العلمية. القاهرة.

17- عبد اللطيف صوفي. (2001). **المعلومات الالكترونية والأنترنت في المكتبات**. مطبوعات جامعة منتوري. قسنطينة. الجزائر.

18- علي محسن حميد. (2007). **البحث العلمي في الدول العربية:عوائقه ومقتضاياته**، مجلة الشؤون العربية، العدد 131.

19- عمر أحمد همشري. (2015). **مشكلات النشر العلمي في الوطن العربي ومعوقاته (الواقع والطموح)**، ورقة مقدمة لصالح المؤتمر السعودي الدولي الثاني "للنشر العلمي" المنعقد يومي 11-13 أكتوبر 2015. جامعة الملك سعود. الرياض.

20- فؤاد قاسم محمد، وآخرون. (2015). **رصانة المجلات والنشرالعلمي**. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. العراق.

21- قنديلجي عامر ابراهيم. (2002). **تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها**. الوراق للنشر والتوزيع. الأردن.

22- مفتاح محمد عبد دياب. (1995). **معجم المصطلحات العلمية في علم المكتبات والتوثيق والمعلومات: انجليزي عربي**. الدار الدولية للنشر والتوزيع. القاهرة.

23- النوايسة غالب عوض. (2010). **مصادر المعلومات في المكتبات ومراكز المعلومات**. ط1. دار الصفاء. عمان.

24- نور الدين حفيظي، وراوية تبيني. (2015). **النشر بين الأهمية العلمية والصعوبات الواقعية**. http://jilrc.com

25- نوزاد عبد الرحمن الهيثي، وحبيب عبد الله الشمري. (2018). **البحث العلمي والتطوير في العالم العربي: الرهان والتحديات**. مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية. فيفيري2018. العراق.

26- World Bank. (2015). **World Development Indicators**. Washington.

27- World Intellectual Properly Organization. (2011). **Managing Intellectual Properly In Book Publishing Industry**, Switzerland.